

## الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب .  
قال المصنف والشارح وغيرهما هذا ظاهر المذهب وجزم به في الهداية والمذهب والمستوعب  
والخلاصة والعمدة والمحزر والوجيز وغيرهم وقدمه في المغني والشرح والرعايتين .  
وعنه لا يقبل قولها فتعتبر البينة فيختبرنها بإدخال قطنة في الفرج زمن دعواها الحيض  
فإن طهر دم فهي حائض اختاره أبو بكر .  
قلت وهو الصواب إن أمكن لأنه يمكن التوصل إلى معرفته من غيرها فلم يقبل فيه مجرد قولها  
كدخول الدار .  
فعلى المذهب هل تستحلف فيه وجهان وأطلقهما في المغني والشرح وشرح بن رزين والفروع  
وغيرهم يأتیان في باب اليمين في الدعاوي .  
قوله وإن قال إن حضت فأنت وضرتك طالقتان فقالت قد حضت وكذبها طلقت دون ضررتها .  
هذا المذهب جزم به في الخلاصة والمغني والشرح والوجيز .  
وقدمه في الهداية والمذهب والمستوعب والمحزر والرعايتين والحاوي الصغير والفروع  
وغيرهم .  
وعنه لا تطلق إلا ببينة كالضرة فتختبر كما تقدم .  
واختاره أبو بكر وهو المختار إن أمكن .  
لكن قال في الهداية لا عمل عليه .  
وعنه إن أخرجت على خرقة دما طلقت الضرة اختاره في التبصرة وحكاه عنه القاضي .  
والخلاف في يمينها كالخلاف المتقدم في التي قبلها .  
تنبيه قوله في آخر الفصل فيما إذا قال كلما حاضت إحداكن فضرئها طوالق فقلن قد  
حضنا وصدقهن طلقن ثلاثا ثلاثا